هاربون.. بمليارات مصر

obeikan.com

مضى على مصر زمنٌ عرفت فيه مصطلح المليارات الهاربة.

أموال قروض مصرفية حينًا، ومشروعات وهمية حينًا آخر، وشركات توظيف أموال فى أحيان ثالثة.

أما الهاربون، فكانوا من رجال المال والأعمال.. وسيدات هذا وذاك.

مبعث الصدمة بالنسبة للمصريين أن أغلب هؤلاء كانوا ملء السمع والبصر، يظهرون على شاشة التليفزيون ويدلون بتصريحات للصحف أمام عدسات المصورين، ويقصون شريط الافتتاح بحضور وزراء أو محافظين أو حتى شخصيات لها وزنها وثقلها السياسى أو الدينى.

مليارات الجنيهات أو الدولارات هربت من مصر، على يد أشخاص استفادوا من التساهل فى الحق العام وفساد بعض الذمم، واغتنموا حالة السيولة الشديدة بين الثروة والسلطة، التى جعلت كُلًا منهما يرفد الآخر ويدعمه، ويفتح طريقًا للآخر ويوصل إليه. وعقب ثورة ٢٥ يناير، جرى تهريب أموال وتحويل أرصدة إلى الخارج بطريقة مريبة، حتى إن المكتب الفيدرالى السويسرى لمكافحة غسل الأموال رصد ٥٥ عملية تحويل مشبوهة من مصر إلى سويسرا خلال عام ٢٠١١، بقيمة أصول تتعدى ٣٤٧ مليون فرنك سويسري[٢١٦].

وربما لا يصح وصف غالبية هؤلاء الهاربين بأنهم رأسماليون؛ إذ إن نسبة لا يستهان بها منهم كانوا مغامرين حاولوا استغلال ظروف التحول ومساندة الدولة لنخبة رجال الأعمال فى الوصول إلى دائرة هذه النخبة من خلال انحرافات (أصحاب شركات توظيف الأموال،

٢١٦ فاطمة زيدان، التقرير السويسري: ٥٥ عملية مشبوهة فى مصر وحدها فى ٢٠١١ بقيمة ٣٤٧ مليون فرنك، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٨ مايو ٢٠١٢.

التقاعس عن سداد القروض من أموال البنوك)[٢١٧].

فى المقابل، يدافع البعض عن رجال الأعمال المتعثرين الذين فروا إلى الخارج، ويعزو هؤلاء حالة السقوط الجماعى لهذا العدد الكبير من رجال الأعمال ورجال الصناعة بشكل متتابع ومتلاحق فى تسعينيات القرن العشرين، إلى ما يعرف بـ«مكائد القصور»!

ويرى هذا الفريق أن السياسات الاقتصادية فى عهد رئيس الوزراء السابق د.عاطف عبيد، تسببت فى هروب عدد كبير من رجال الأعمال المتعثرين. وفى هذا السياق، يقول رجل الأعمال د.أحمد بهجت فى حوار صحفى أجرته معه «الأهرام الاقتصادي»: «.. وجاءت حكومة د.عاطف عبيد وقد كانت هذه الفترة من أسوأ الفترات التى مرت على الاقتصاد المصري. وللأسف المشكلة كانت أنه حينما ظهرت بوادر الضعف فى الاقتصاد المصرى تم إلقاء اللوم على رجال الأعمال. وخلال هذه الفترة حدثت أزمة اقتصادية عالمية وهى أزمة النمور الآسيوية، وهذه الأزمة كان من المفروض أن تتم معالجتها فى مصر بأساليب مختلفة، ولكن تم تجاهل هذه الأزمة والتركيز على أن رجال الاعمال هم سبب المشكلة، وإدخال الآلاف من السجون أو التهديد بالسجن وبدأت ظاهرة هروب رجال الأعمال»[٢١٨].

بل إن د.بهجت يؤكد فى الحوار الصحفى المذكور أنه يوجد كثير من رجال الأعمال الهاربين ضحايا لتعنت بعض المسؤولين واتخاذهم إجراءات ضدهم، مشيرًا إلى «رامى لكح الذى كان هناك تعسف من

٢١٧ د.أحمد زايد، النخب السياسية والاجتماعية.. مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها فى المجتمع المصري، في: النخب الاجتماعية فى العالم العربي، تحرير: أحمد زايد وعروس الزبير، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، ومركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٥٥.

٢١٨ نعمان الزياتى وزينب إبراهيم ومحمود عبدالعظيم، أحمد بهجت فى حوار العمر: قناة دريم قنبلة ذرية، مجلة «الأهرام الاقتصادي»، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

أحمد البردعى ضده وأيضًا عمرو النشرتى وأشرف السعد الذى ليس عليه مديونية بل له أموال لدى البنوك ومع ذلك ممنوع من دخول مصر. وقد عانيت من مثل هذا التعنت من قبل بعض المسؤولين بسبب خلاف سياسى بينى وبينهم»[٢١٩].

أما الكاتب الصحفى سعيد الشحات فيقول إنه «بعد سنوات من تصدير الحكومة هؤلاء إلى الرأى العام بوصفهم نهبوا أموال البنوك، تظهر المسألة أن حكومة عبيد نفسها هى التى نهبت كل الاقتصاد، بسياستها التى أضرت بمصالح الفقراء ورجال الأعمال.. أى أضرت بالجميع»[٢٢٠].

د.محيى الدين الغريب وزير المالية فى عهد رئيس الوزراء الأسبق د.كمال الجنزوري، اقترب من هذه الظاهرة بحكم وجوده لسنوات فى مطبخ صنع القرار الاقتصادي.

يقول د.الغريب: «إن القرارات الاقتصادية التى اتخذت فى عهد حكومة الدكتور عاطف عبيد أثرت بشكل سلبى على الكثير من رجال الأعمال، ولم يتمكنوا من سداد مديونياتهم وظلت مشروعاتهم قائمة دون جدوى، وللحق هناك كثير من المقترضين طالبوا البنوك بجدولة ديونهم وتسويتها لمدد أطول، ولكن موظفى البنوك لم يكونوا مؤهلين»[٢٢١]. ويضيف الغريب أن الشواهد أمام هؤلاء الموظفين لم تكن مبشرة؛ لأنهم رأوا بأعينهم رؤساء بنوك مشهود لهم بالكفاءة ونظافة اليد زج بهم فى السجون لتعاملهم المرن مع رجال الأعمال. ويقول وزير المالية الأسبق إن قرار تحرير سعر الصرف الذى اتخذه

٢١٩ المصدر نفسه.

٢٢٠ سعيد الشحات، رجال الأعمال الهاربون لتعثرهم.. هل هم لصوص أم ضحايا لمكائد القصور؟، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٢٢ مارس ٢٠١٠.

٢٢١ المصدر نفسه.

د.عبيد ورفع به سعر الدولار من ٣٤٢ قرشًا إلى ٥ جنيهات ثم قفز السعر إلى أكثر من ٧ جنيهات، أدى إلى أن المقترض من البنوك بالعملة الأجنبية كان عليه أن يدبر الفارق حتى يستطيع الحصول عليه لسداد البنوك»[٢٢٢].

والشاهد أن معظم أصحاب المال والأعمال الهاربين سافروا أو هربوا إلى خارج مصر عن طريق الموانئ والمطارات بحيلٍ مختلفة، بل إن بعضهم توقف فى طريق المغادرة فى استراحة كبار الزوار، لصدور قرار المنع من السفر بعد سفرهم مباشرة، أو لاستخدامهم الجنسية المزدوجة وجواز السفر الأجنبي.

وحسب مصدر أمنى مسؤول، فإن هناك ٧٥ من رجال الأعمال الهاربين بعد صدور أحكام نهائية ضدهم فى قضايا فساد. هؤلاء الهاربون موجودون -وفق المصدر الأمنى المذكور- فى ٦ دول فى أوروبا وكندا[٢٢٣].

ومن أشهر الهاربين عضو مجلس الشورى ممدوح إسماعيل، مالك عبَّارة «السلام ٩٨» التى غرقت فى البحر الأحمر فى ٢فبراير ٢٠٠٦ وأودت بحياة ١٠٣٢ شخصًا.

وكأنه شبحٌ أو طيف غير مرئي، غادر مالك العبَارة الغارقة القاهرة من مطارها الرئيسى مرورًا بصالة كبار الزوار، متجهًا إلى فرنسا، وسط صمتٍ مريب.

سافر إسماعيل دون إذن من مجلس الشورى وفقًا للائحة الخاصة. وفى «أربعين» غرق العبَارة، وبعد هروب مالكها، قرر مجلس الشورى رفع الحصانة عن إسماعيل.. وقال المجلس وقتها إن قراره جاء:

٢٢٢ المصدر نفسه.

٢٢٣ جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠٠٩.

«حتى يتسنى للنيابة العامة سؤاله والتحقيق معه فى مسؤوليته عن الحادث»[224].

بعدها بخمسة أيام كاملة، تقرر أخيرًا منع ممدوح إسماعيل من السفر وإدراج اسمه على قوائم ترقب الوصول.. صدر القرار، بعد أن طار العصفور!

هرب ممدوح إسماعيل، إذًا، إلى فرنسا، ومنها انتقل مع نجله الهارب عمرو إلى بريطانيا، حيث لا اتفاقيات مع لندن على إعادة وتسليم الهاربين.

النيابة العامة أصدرت فى ٢٤ مايو ٢٠٠٦ مذكرة جلب فى حق المتهمين الفارين عبر الإنتربول. كما تم الحجز لفترةٍ على أموال إسماعيل، قبل أن يتقرر لاحقًا رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الرجل.

فى ربوع لندن استقر الأمر بمالك العبَارة الغارقة ونجله بعيدًا عن طائلة القانون المصري، الذى حكم فى ٢٧ يوليو ٢٠٠٨ بتبرئتهما من التهم الموجهة إليهما. غير أنهما لم يعودا؛ إذ أصدرت محكمة جنح مستأنف سفاجا حكمًا جديدًا فى ١١ مارس ٢٠٠٩ ألغت فيه حكم البراءة الصادر من محكمة الجنح، وعاقبت ممدوح إسماعيل، بالحبس ٧ سنوات مع الشغل والنفاذ، فى حين برَّأت نجله عمرو.

وعلى القائمة نفسها يبرز اسم سيدة الأعمال هدى عبدالمنعم، التى أُطلِقَ عليها لقب «المرأة الحديدية»، والتى صدرت ضدها أحكامٌ بلغ إجمالى مددها ٦٤ عامًا.

ومشوار هدى عبدالمنعم بدأ بعد حصولها على دبلوم تجارة عام ١٩٦٥ وعملها موظفة على الآلة الكاتبة بإحدى شركات المقاولات

٢٢٤ د.ياسر ثابت، فيلم مصرى طويل، مرجع سابق، ص ٤١.

عام ١٩٦٩. تزوجت من رجل الأعمال الليبى عثمان المقريف -شقيق عضو مجلس قيادة الثورة الليبى محمد المقريف- وسافرت معه إلى أوروبا ثم عادت إلى مصر عام ١٩٨١ بعد وفاة زوجها، وأسست شركة مقاولات وإسكان باسم «هيدكو مصر» للإنشاءات والمقاولات، صاحبتها حملة إعلانية ضخمة عن مشروعاتها، ونجحت بالفعل فى جمع أكثر من ٤٥ مليون جنيه مصري. وتم كشف قيامها بالبناء فى مناطق محظورة وارتكاب مخالفات فى البناء، وبعد مطالباتٍ بإزالة المبانى بدأ الحاجزون فى تقديم بلاغات ضدها[٢٢٥].

شهد عام ١٩٨٦ صدور أول ثلاثة أحكام ضدها بالحبس لمدة سنة، وفى ١٩٨٧ صدر ضدها ١٦ حكمًا قضائيا تراوحت بين الحبس ثلاث سنوات وسنة. وفى عام ١٩٨٩ صدرت ضدها أحكام فى سبع قضايا، تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات أيضًا والباقى فى عام ١٩٩٠. وأكد تقرير الرقابة الإدارية وقتها أن هدى حصلت على العديد من التسهيلات من بنوكٍ عدة من دون ضمانات، وأخرى بضمانات مزورة[٢٢٦].

وبالرغم من إدراج اسمها فى قائمة الممنوعين من السفر، فإن هدى عبدالمنعم تمكنت من الفرار باستخدام حيلةٍ ذكية، وبمعاونة أيادٍ خفية، فى عملية تحالف للفساد مع النفوذ والسلطة، حسب ما روى اللواء فاروق المقرحى رئيس الإدارة العامة لمباحث الأموال والذى كان وقتها متابعًا لملف هدى عبدالمنعم.

يقول المقرحي: «خروج هدى من مصر كان مريبًا جدًا، ففى

٢٢٥ النائب العام يقرر حبس هدى عبدالمنعم لإعادة إجراءات محاكمتها من جديد أمام الجنايات، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٣١ أغسطس ٢٠٠٩.

٢٢٦ فاطمة أبو شنب، ٣ أيام فى أكتوبر تحدد مصير ٢٨ قضية ضد «الحديدية»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٣١ أغسطس ٢٠٠٩.

ذلك الوقت كان المحامى الخاص لها هو أحمد سلامة الذى كان يتولى منصب وزير مجلسى الشعب والشورى، واستطاعت هدى عبدالمنعم أن تحصل على جواز سفر باسم خادمتها وسافرت إلى اليونان، فى هذا الوقت كان وزيرٌ آخر يسهل لها المغادرة بعد تعطيل الكمبيوتر الخاص بالمطار».[٢٢٧]

وأيد تلك الرواية تصريح اللواء فؤاد علام والذى قال فيه إنه «تردد على نطاق واسع وقت هروب هدى عبدالمنعم أن وزيرًا كان محاميها وساعدها على الفرار»، مشيرًا إلى أن «أجهزة الأمن سعت إلى تسلمها عبر الشرطة الدولية (الإنتربول) وحصلت بالفعل محاولات لكنها فشلت، مما عزز الاعتقاد بأن جهات معينة تعاونها»[٢٢٨].

التحقيقات كشفت أن هدى عبدالمنعم هربت خارج مصر بجواز سفر مزور يحمل اسم سيدة أخرى، هى زوجة حارس عقار منزلها بمنطقة مصر الجديدة صفية محمد على سلام، وقامت هدى بنزع صورتها من على بطاقتها وتقدمت للحصول على جواز سفر من وحدة جوازات مصر الجديدة[٢٢٩].

سيناريو الهروب كما تخيله رجال الأمن بعد ذلك، تضمن دخول هدى عبدالمنعم صالة السفر وهى ترتدى حجابًا وتضع مكياجًا متقنًا، فيما تولى المسؤول الذى سهلَ لها السفر تسليم جواز سفرها وختمه من دون أن يرى الضابط صاحبة جواز السفر، لتتمكن «المرأة الحديدية»

٢٢٧ المرأة الحديدية غادرت مصر بحراسة وزير واعتنقت المسيحية لمنع إعادتها، موقع «العربية نت» الإلكتروني، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩.

٢٢٨ أحمد رحيم، مصر: توقيف «المرأة الحديدية» بعد فرار مريب استمر ربع قرن، صحيفة «الحياة»، لندن، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٩.

٢٢٩ حسين صالح، الجنايات تنظر غدًا فى الإفراج عن هدى عبدالمنعم، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٩.

من الهروب بجواز السفر إلى اليونان. اختارت هدى السفر إلى اليونان لأنها لم توقع مع مصر اتفاقية تسليم متهمين، وهناك أسست شركتين للملاحة البحرية وتشطيبات السفن.

وبالرغم من صدور أحكام قضائية ضدها، بينها حكم بتصفية شركة «هيدكو مصر» وإشهار إفلاسها فى ١١ نوفمبر ١٩٨٨، لرد حقوق المودعين، فإن هدى عبدالمنعم عادت إلى مصر بعد ٢٢ عامًا من هروبها. فقد فوجئ ضابط الجوازات بمطار القاهرة لدى فحص جواز سفر المذكورة عقب وصولها إلى مصر فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٩ بأن اسمها مدرج فى قوائم ترقب الوصول للبلاد، لصدور العديد من الأحكام القضائية ضدها، فألقى القبض عليها، لتبدأ رحلة «المرأة الحديدية» مع القضاء، ما بين التظلم على قرار حبسها فى قضية تزوير محررات رسمية والاستيلاء على المال العام، والنظر فى إعادة محاكمتها فى القضايا التى صدرت فيها أحكام ضدها.

ورأى كثيرون أن «المرأة الحديدية» توصلت قبل قرار عودتها إلى صفقةٍ ما تقضى بتسوية أوضاعها؛ إذ قدم دفاعها حافظة مستندات إلى المحكمة فيها قرار صادر من المدعى العام الاشتراكى بإنهاء الحراسة على أموالها استنادًا لسدادها جميع ديونها، ومعالجتها لأوضاعها المالية الناشئة عن أعمال شركاتها، كما قدم حكمًا بقبول تظلمها على قرار منعها من السفر، وأضاف أنها قدمت إلى مصر برغبتها لتواجه كل الاتهامات غير الصحيحة بحقها.

وتقدم محامى الدفاع بشهادة صادرة عن المدعى العام الاشتراكى عام ١٩٩٨ بإنهاء الحراسة على الأموال، ورفض طلب المصادرة بعد صرف دفعة مائة فى المائة نقدًا لبنك التمويل المصرى السعودى بمليون و٢٢ ألف جنيه، و٢ مليون و٢٨ ألف جنيه إلى البنك العقارى العربي،

ومبلغ ٥٣٠ ألفًا للبنك العربى الإفريقي، ومبلغ ٢٨٤ ألفًا لبنك القاهرة بباريس، ومبلغ مليون و٩٧٦ ألفًا للمركز الرئيسى ببنك القاهرة، ومبلغ ٣٦٥ ألفًا للبنك التجارى العربي، كما سددت مبلغ ٥ ملايين و١٧٥ ألفًا لبنك قناة السويس. كما تقدم محامى الدفاع رجائى عطية بشهادة من المدعى العام الاشتراكى تفيد بسداد كل مديونيات مصلحة الضرائب بواقع ٤ ملايين جنيه ضرائب على الاستثمار و١١٥ ألفًا ضرائب كسب على العمل، و٨٩٤ ألفًا ضرائب قيمية ونوعية. وشدد الدفاع على أن الحكم الصادر بحق المتهمة لم يتضمن أى غرامات نظرًا لتأكد المحكمة من سداد المتهمة لديونها.[٢٣٠]

ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى قضت محكمة جنح مصر الجديدة برئاسة المستشار محمد بدر المنشاوى رئيس المحكمة، بانقضاء الدعوى الجنائية فى المعارضات الست المقامة من هدى عبدالمنعم فى الأحكام الغيابية الصادرة ضدها فى قضايا الشيكات، لمضى المدة[٢٣١].

غير أن هذه التأويلات اصطدمت بالحكم الذى أصدرته محكمة جنح مصر الجديدة، فى ٢٧ مارس ٢٠١٠، بحبس هدى عبدالمنعم ٣ سنوات، لإدانتها بالنصب وسرقة ٢٧ ألف جنيه من أحد الأشخاص، وبراءتها فى ٨ دعاوى جنائية، فى المعارضات المقدمة منها.[٢٣٢]

وفى ٢٥ يونيو ٢٠١١، أسدل الستار على ملف محاكمة «المرأة

٢٣٠ محمود سعد الدين ومحمد عبدالرازق، كواليس تظلم المرأة الحديدية على قرار الحبس، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩.

٢٣١ فاطمة أبو شنب، انقضاء الدعوى الجنائية فى المعارضات الـ ٦ لـ«هدى عبدالمنعم» بانقضاء المدة، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٣٢ عماد السيد وفاطمة أبو شنب، سجن «المرأة الحديدية» ٣ سنوات فى قضية نصب، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٨ مارس ٢٠١٠.

الحديدية»، بعد أن قضت محكمة جنايات شمال القاهرة بالحكم على هدى عبدالمنعم بالسجن المشدد ٥ سنوات، ومعاقبة شريكها السيد عسكر بالسجن المشدد ٣ سنوات، وذلك بعد إدانتهما بالتزوير فى محررات رسمية واستعمالها للاستيلاء على قروض من البنوك[٢٣٣].

نعود إلى عمليات هروب أصحاب المال والأعمال من مصر.

قائمة الهاربين شملت عادل مبارك فهمى صاحب شركة «دوارف» وقد هرب إلى لندن ومعه ٣٧٥مليون جنيه بعد أن نصب على خمسة بنوك، ومحمود وهبة الذى استولى على ٣٠٠ مليون جنيه من بنكى الأهلى وأمريكان اكسبريس، وهانى يعقوب نصيف الذى هرب بـ ٢٠٠ مليون جنيه، ومبارك حلمى بـ ٥٠٠ مليون، وحاتم الهوارى بـ ٧٠٠ مليون ومحمد الجارحى بـ ٧٠٠ مليون ومنى الشافعى ٤٣ مليونًا... إلخ.

وكاد رجل الأعمال فوزى السيد أن ينجح فى الهروب عن طريق أحد العاملين الذى ختم جواز سفره وطلب من أمين الشرطة عدم عرض الورقة الخاصة ببيانات رجل الأعمال فى الكمبيوتر، مما جعل رجل الأمن يرتاب فيه ويعرض الأمر على ضباط المباحث الجنائية، الذين وضعوا الاسم على الكمبيوتر فتبين أنه مدرجٌ على قوائم المنع من السفر، فأحضروه من الطائرة التى كانت تستعد للإقلاع. الطريف أنه فى الانتخابات العامة التى أجريت فى نوفمبر عام ٢٠٠٥، أصدر المهندس فوزى السيد المرشح المستقل على مقعد الفئات عن إحدى دوائر مدينة نصر كتابًا شاملًا يحكى قصة حياته بالكامل والسنوات الثلاث التى قضاها خلف القضبان حتى حصل على البراءة[٢٣٤].

---

٢٣٣ أمير هزاع، ٥ سنوات لـ«المرأة الحديدية» و٣ سنوات لشريكها بتهمة التزوير، موقع «بوابة الأهرام» الإلكتروني، ٢٥ يونيو ٢٠١١.

٢٣٤ د.ياسر ثابت، فيلم مصرى طويل، مرجع سابق، ص ٥٢.

أما علية العيوطي، العضو المنتدب السابق لبنك النيل والتى امتلكت عائلتها ما يزيد على ٥٠ بالمائة من أسهم البنك، فقد غادرت مصر فى يوليو ١٩٩٩ بطريقةٍ ما زالت تثير علامات الاستفهام. إذ فوجئ ضابط الجوازات عند وضع البيانات الخاصة بها داخل الكمبيوتر بأنها مطلوبة واسمها مدرج على القوائم بناء على قرارٍ من النائب العام المستشار رجاء العربي. وقبل أن يتكلم ابتسمت له علية قائلةً: «معى قرار من النائب العام المستشار رجاء العربى بالسماح لى بالسفر لمرة واحدة بقصد العلاج فى باريس». كان ذلك قبل أن يصدر ضدها حكم بالسجن لمدة عشر سنوات فى ١٣ يوليو ٢٠٠٢، فى أكبر فضيحة فسادٍ مصرفي، وعرفت بقضية نواب القروض، التى تورط فيها ٣٢ شخصًا بينهم عدد كبير من نواب مجلس الشعب ورجال أعمال ووزير سياحة سابق.

وهذه القضية ترجع وقائعها إلى عام ١٩٩٥، عندما تقدم عيسى العيوطى رئيس بنك النيل ووالد علية بشكوى ضدها زعم فيها أنها سهلت لزوجها رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب محمود عزام، الحصول على قروض من البنك دون ضمانات، وصلت إلى ١١٩ مليون جنيه.

وبالطبع كانت رحلة واحدة إلى فرنسا تكفى علية؛ لأنها لم تعد منذ ذلك الحين، فعلاجها الوحيد كان حكم البراءة أو إسقاط الحكم الصادر ضدها، وهو ما لم يحدث.

السلطات الفرنسية ردت على طلب الحكومة المصرية برفض تسليم علية، لأن الاتهامات الموجهة إليها ليست موجودة فى القانون الفرنسي، كما أن فرنسا لم تضمن محاكمة عادلة لها فى مصر.

إلا أن هناك من هربوا مرتين، ونجحوا فى الإفلات من قبضة الأمن

وعينه الساهرة.. بقدرة قادر!

إذ لا يكتمل موضوع الهروب من مصر، إلا بالحديث عن الرجل الزئبقي: أشرف السعد.

ورجل الأعمال المقيم فى لندن، لم يكن لحظة خروجه فى المرة الأولى مدرجًا على قوائم المنع من السفر. فقد فرضت الحكومة المصرية الحراسة على ممتلكات رئيس مجموعة السعد للاستثمار لمدة ١٥ عامًا، بعد أن تبين تورطه فى فضيحة شركات توظيف الأموال؛ إذ وصلت قيمة الأموال التى كان يديرها إلى نحو مليار جنيه، جمعها من خلال ٨٢ فرعًا لشركاته.

فى فبراير عام ١٩٩١ بدأت رحلة السعد الأولى مع الهرب، حيث سافر إلى باريس عام ١٩٩١ بحجة العلاج، وبعد هروبه بثلاثة أشهر صدر قرارٌ بوضع اسمه على قوائم الممنوعين من السفر. وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة سنتين بتهمة إصدار شيك بدون رصيد.

وفى يناير عام ١٩٩٣ عاد أشرف السعد فجأة لتتم إحالته إلى محكمة الجنايات لعدم إعادته ١٨٨ مليون جنيه للمودعين بالإضافة إلى ثمانية اتهامات أخرى.

وفى نهاية ديسمبر عام ١٩٩٣ أخلى سبيله بكفالة قدرها ٥٠ ألف جنيه مع تشكيل لجنةٍ لفحص أعماله المالية، إلا أنه سافر مرة أخرى للعلاج فى باريس فى ٤ يونيو عام ١٩٩٥ ولم يعد حتى الآن. ومن الغريب أن مسؤولين كبارًا كانوا بين المودعين فى شركات السعد لتوظيف الأموال، إلا أنهم حصلوا على أموالهم قبل إحالته إلى المحاكمة.

وإذا كانت القضايا المطلوب فيها أشرف السعد قد سُوِّيَت، بعد أن قام المدعى الاشتراكى برد أموال المودعين فى شركاته، فإنه ما زال يرفض العودة.

هناك أيضًا رجل الأعمال رامى لكح الذى أدرج النائب العام اسمه بعد تعثر الوساطات لإقناعه بالعودة وسداد مديونياته. وكانت تلك الوساطات قد نجحت فى مرةٍ سابقة فى إقناعه بالعودة فى ظروفٍ مشابهة. وبالفعل عاد رامي، وفى اليوم الذى نشرت الصحف فيه خبر عودته إلى القاهرة، نشرت أيضًا خبر إحالة رجل الأعمال مصطفى البليدى إلى محكمة القيم وفرض الحراسة عليه وعلى أولاده. وكان قرار المدعى الاشتراكى كذلك هو منعه من السفر، إلا أن قرار المنع جاء بعد أن هرب البليدى بالفعل قبل أكثر من شهرين.

فى المطار، أعلن رامى لكح -الذى احتكر لسنواتٍ نشاط توريد أجهزة المستشفيات فى مصر، واستثمر أمواله فى صناعة اللمبات وحديد البيليت والمنظفات وغيرها[٢٣٥]- اعتزامه خوض انتخابات مجلس الشعب بصفة مستقل، ونفذ وعده ونجح فى الفوز بمقعد نيابي، لكن الصحفيين لاحظوا عند وصوله من باريس أنه دخل البلاد بجواز سفرٍ فرنسي. ولدى سؤاله عن ذلك قال بأسلوبٍ لا يخلو من التباهي: «أنا معى جنسية مزدوجة».

ولم يكن رامى لكح يدرك أن هذه الجنسية المزدوجة ستدخله متاهاتٍ وتقصيه عن مجلس الشعب.

فقد نشرت صحيفة «الأهرام "خبر وصوله فى اليوم التالى مع إشارةٍ عابرةٍ إلى دخوله بجواز السفر الفرنسي. وكانت هذه الإشارة كافية لفتح ثغرة فى جدار قلعة رامى لكح الذى هرب إلى فرنسا متهما فى وقتٍ لاحق «بعض السياسيين بالسعى لتدميره والقضاء على نجاحه، بسبب تفوقه فى انتخابات مجلس الشعب، على د.عبدالأحد جمال

٢٣٥ محمد عزالدين ومحمود عسكر وعبير عبدالمجيد وهمت سلامة، أسرار جديدة من حروب المال والنساء والدم فى عالم رجال الأعمال، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ١٩ فبراير ٢٠١٠.

الديـن، صديـق د.عاطـف عبيـد، رئيـس الـوزراء سابقًـا»[٢٣٦]. كـما تراشـق لكـح وأحمـد البردعـى رئيـس بنـك القاهـرة السـابق بالتهـم الخطـيرة؛ إذ اتهـم لكـح البردعـى بالتعنـت معـه والتسـبب فى تعثـره[٢٣٧]، فيـما شـن الثانـى هجومًـا مضـادًا، ورد بالقـول إن مشـكلة لكـح كانـت «متعلقـة بجرائـم تزويـر وتلاعـب وليـس تعثـرًا»، وأضـاف قولـه: «لم أكـن ذراعًـا لرئيـس الـوزراء السـابق عاطـف عبيـد ولا عبدالأحـد جمـال الديـن الـذى خلـف لكـح فى عضويتـه فى مجلـس الشـعب عـن دائـرة الظاهـر والأزبكيـة»[٢٣٨].

وبالرغـم مـن تحديـد مـكان رامـى لكـح فى فرنسـا خـلال فـترة إقامتـه هنـاك، فـإن السـلطات الفرنسـية رفضـت تسـليمه وإعادتـه لمـصر؛ لأنـه يحمـل الجنسـية الفرنسـية. وبعـد تسـوية مديونياتـه، عـاد لكـح إلى مـصر قادمًـا مـن العاصمـة البريطانيـة فى ١١ مـارس ٢٠١٠، ليسـتقبله حشـد مـن مناصريـه وأهـالى دائـرة الأزبكيـة والظاهـر[٢٣٩]. وفى اسـتقبال لكـح، ردد نحـو ٣ آلاف مـن أنصـاره والعاملـين فى شركاتـه، هتافـات «إنـت مـش حرامـي» و«وحشـت بلـدك يـا بطـل»، ورفعـوا لافتـات «أهـلًا بالابـن البـار» و«رامـى لكـح يـا بـلاش.. واحـد غـيره مـا يلزمنـاش»[٢٤٠]. وفى فـترة الغيـاب عـن مـصر، تنقـل لكـح مـا بـين باريـس ولنـدن، حيـث أدار شركـة

٢٣٦ أسامة خالد ومروان عبدالعزيز، بعد ١٢ ساعة من عودته.. رامى لكح فى ندوة «المصرى اليوم»: خرجت من مصر مثل «الحرامي».. بسبب الظلم.. ولن أتعامل مع وزارات لا تدفع مستحقاتي.. وسأقدم بلاغًا ضد ٥ بنوك، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٤ مارس ٢٠١٠.

٢٣٧ محمود عسكر، رامى لكح يرد فى اليوم السابع على اتهامات رئيس بنك القاهرة السابق: البردعى تواطأ لسرقة بضائع بـ ٣٥ مليون جنيه من مخازني.. واعترف بالتعامل مع عصابة دولية فى لندن .. وكلامه اليوم كذب وافتراء، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٢٢ مارس ٢٠١٠.

٢٣٨ محمد مكي، رئيس بنك القاهرة السابق يشن هجومًا مضادًا على لكح، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠١٠.

٢٣٩ إحسان السيد ومدحت عادل، بالصور.. مئات المواطنين يستقبلون «لكح» بالمطار، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ١١ مارس ٢٠١٠.

٢٤٠ يوسف العومى ومروى ياسين، ٣ آلاف يستقبلون «لكح» بـ«الطبل البلدي» وذبحوا عجلاً احتفالاً بعودته، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٣ مارس ٢٠١٠.

«لافاييست» الصحافية وشركة الطيران الخاصة «بورال إير»، كما امتلك أيضًا لفترة صحيفة «فرانس سوار" قبل أن يبيع أسهمها[٢٤١].

وضمت قوائم الإدراج رجل الأعمال عمرو النشرتى الذى كان يملك فرع شركة «سينسبري» فى مصر، والذى لا يعرف أحدٌ كيف نجح فى الهروب من مصر إلى بريطانيا. وكانت محكمة مصرية قد أصدرت حُكمًا بسجن عمرو النشرتى ١٥ عامًا وشقيقه هشام ٧ سنوات وسعيد سيف اليزل ١٠ سنوات (مسؤول فى شركة النشرتي) بعد إدانتهم بالاستيلاء على أموال بنك قناة السويس والبنك الأهلى بدون ضماناتٍ أو بعضها وهمية، وغسل الأموال والتربح والرشوة والتزوير فى أوراق رسمية.

وبعد الهرب من مصر، أقام عمرو النشرتى فى لندن، ليدير عددًا من المشروعات التجارية بعد أن استطاع الحصول على توكيلات لشركات عالمية، وسط مفاوضات لتسوية مديونيته للبنوك والتى بلغت نحو ٦٠٠ مليون جنيه. أما شقيقه هشام فإنه يمتلك مجموعة فنادق بمدينتى لوزان وجنيف فى سويسرا، وتولى إدارتها من هناك.

اختفت أخبار عمرو النشرتى لفترةٍ طويلة، قبل أن يفاجأ كثيرون بإلقاء قوات تنفيذ الأحكام القبض عليه فى كمين أمنى بمنطقة المهندسين، بوصفه هاربًا من ٣٠ حكمًا قضائيًا جزئى ومستأنف، بالإضافة إلى حكمين فى جنايتين، أحدهما قضى بسجنه ١٥ سنة، بتهمة الاستيلاء على ١٧ مليون جنيه، من المال العام[٢٤٢].

ولسنوات، تمكن رجل الأعمال الفلسطينى محمد على الصفدي، أو

٢٤١ محمود عسكر، «المركزي» تلقى موافقة على تسوية لكح.. والنيابة تنفي، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٤٢ حمدى دبش، «أمن الجيزة»: القبض على «النشرتي» بالمهندسين، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة ٢٤ مايو ٢٠١٦.

«حوت السكر» كما كان يطلق عليه، من الهروب- عبر أحد الموانئ- من مديونيات وأحكام فى قضايا تتعلق باتهامه بتحرير شيكات بدون رصيد لصالح شركات وبنوك. وكان الصفدى أقام فى مصر مجمع «الأخوة العرب» الصناعى وهو شركة مساهمة مصرية، قبل أن يتورط فى قضايا مالية، هرب بعدها من البلاد إلى أن تمت استعادته من السعودية فى منتصف العام ٢٠٠٤، نتيجة تعاونٍ بين الإنتربول المصرى والسلطات السعودية.

وسبق الصفدى فى الهروب رجل الأعمال حاتم الهوارى الذى تم إدراج اسمه مرتين، نجح فى الأولى فى التفاوض والعودة معززًا مكرمًا، لكنه سرعان ما تورط مجددًا فى مديونيات وقروض، قبل أن يتمكن من الهروب إثر إدراج اسمه على قوائم المنع من السفر. وترك الهوارى -الذى عُرِف بـ«ملك الحديد» فى ثمانينيات القرن الماضي- الهارب إلى كندا عام 1997، وراءه مديونيات ضخمة للبنوك والشركات والأفراد تقترب من مليارى جنيه، معظمها قام بتحويلها فى حساباته بالخارج، بمساعدة شركتين ثبت قيامهما بعمليات غسيل أموال، حيث ساعدتا الهوارى على تقديم بيانات ومستندات وهمية وبوالص شحن مزورة، واستطاع الهوارى من خلالها أن يحصل على ٣٠٠ مليون جنيه من بنكى القاهرة والأهلي، ليحولها بعد ذلك إلى البنوك الأجنبية بالدولار. كان والد حاتم الهوارى أيضًا قد سبقه بالهروب إلى كندا، بعد أن حصل على عدة ملايين من البنوك، لكن حاتم تفوق على والده وتجاوز المليار جنيه قروضًا من خلال عدد ضخم من الشركات الوهمية تجاوزت ١٣ شركة، أسند إدارتها إلى عدد من أقاربه. ويقيم الهوارى حاليًا فى شقة أنيقة فى لندن، ويمتلك محلًا شهيرًا للأزياء يتردد عليه المشاهير فى حى «مای فير» بوسط العاصمة

البريطانية[٢٤٣].

المفارقة فى حادث هروب رجل الأعمال متعدد الجنسيات عادل جوزيف -الذى يحمل جنسيات سورية وأميركية ومصرية- إلى خارج مصر يوم ٧ يونيو ٢٠٠٨، التى أدين فيها مقدم وأمين شرطة، أن التحقيقات كشفت عن مفاجأة أكبر؛ إذ تبين أن الهارب كان قد دخل مصر فى عام ٢٠٠٦ من دون إلقاء القبض عليه، بالرغم من أنه مدرجٌ على قوائم ترقب الوصول.

وحسب مقدم الشرطة فؤاد وليم فؤاد، الذى أدين بتسهيل هروب عادل جوزيف بأوراق مزورة، فإن الأول كان معينًا فى ٧يونيو ٢٠٠٨ ضابط إجراءات من الساعة ١٢ بعد منتصف الليل، وتقدم له راكب بجواز سفر أميركى ضمن ركاب الطائرة المتوجهة إلى فرانكفورت، باسم عادل جوزيف عادل، رئيس مجلس إدارة شركة «أميركان هاريس»، وقد اتضح لاحقًا أنها شركة وهمية.

وأضاف وليم أن المسافر المسن الذى كان يسير مستعينًا بعكاز، قدم جواز سفر من دون أختام تثبت دخوله البلاد، وبرر ذلك بأن جوازه فُقِدَ واستخرج من القنصلية الأميركية بديلًا عنه، كما قدم صورة من جواز سفره المفقود يثبت بها تاريخ وصوله فى ٧ أكتوبر ٢٠٠٦، فتم الاتصال بقسم التحركات للكشف عن تحركات المسافر. كما تم الاتصال برئيس قسم جوازات مطار برج العرب العقيد يسرى خضر، الذى كان فى مأمورية بالعلمين، فأوصى بالكشف عليه، وقال: «إذا كان سليم.. أعمل له كارت وسفّره".

أما أمين الشرطة خميس محمد إبراهيم فقال فى تحقيقات النيابة، إنه ربما سحب أوراق الكشف بشكل خاطئ، فالتصقت ورقتان معًا، مما

٢٤٣ عادل حمودة، هاربون بمليارات مصر: الملفات السرية والشخصية لأشهر الهاربين، دار الفرسان، القاهرة، ٢٠٠٠.

أدى إلى عدم الكشف عن اسم الراكب عادل جوزيف، فوضع الختم على" الكارت» الخاص به بطريق الخطأ!

غير أن القضاء قال كلمته فى تلك الواقعة.

ففى ٢٤ يونيو ٢٠٠٩، قضت محكمة جنايات الإسكندرية بمعاقبة فؤاد وليم مقدم الشرطة بمطار برج العرب، وأمين الشرطة خميس محمد بالسجن حضوريًا، لمدة خمس سنوات لاشتراكهما فى تهريب عادل جوزيف رجل الأعمال الممنوع من السفر إلى خارج البلاد، كما قضت المحكمة بمعاقبة رجل الأعمال الهارب غيابيًا بالسجن ١٥ عامًا[٢٤٤].

صدر الحكم بعد أن أثبتت تحقيقات النيابة قيام المذكورين بإخفاء «الكارت» المثبت فيه أن رجل الأعمال ممنوع من السفر، مما مكنه من الهرب إلى خارج البلاد عن طريق مطار برج العرب. وهكذا هرب رجل الأعمال، بالرغم من صدور قرار من النائب العام بمنعه من السفر نظرًا لاتهامه بالاستيلاء على نحو مليار جنيه من عدة بنوك بدون ضمانات ورفضه ردها. وإذا كان البعض يرى أن مليار جنيه مبلغ كبير، فله أن يعلم أن مديونيات هذا الرقم بالفوائد بلغت ٢,٦ مليار جنيه.

أما محمد عبدالمنعم الملاح -رئيس مجلس إدارة نادى الشمس السابق ورئيس مجلس إدارة الشركة العالمية للاستثمارات السياحية- فقد اتهم وآخرين فى القضية رقم ١٢٤٤٥ لسنة ٩٩ جنايات النزهة وتسهيل الاستيلاء على أموال النادي، واستعمال محررات رسمية مزورة فى ارتكاب الجريمة. وقد تم ضبطه وايداعه السجن على ذمة التحقيقات وأحيل للمحاكمة محبوسا حتى صدور حكم ضده وشركائه بالسجن

٢٤٤ الحكم بالسجن على ضابط قام بتهريب رجل أعمال، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٢٤ يونيو ٢٠٠٩.

المشدد ثم قاموا بالطعن بالنقض فى الحكم من محبسه، فقضت المحكمة بعد ذلك ببراءته. وتم إخلاء سبيله وشركائه فطعنت النيابة فى حكم البراءة. تداولت القضايا فى الجلسات ولم يحضر المتهمون جلسة النطق بالحكم فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨ لاستشعارهم بأن الحكم سيصدر بالإدانة، وبالفعل تم الحكم عليهم بالسجن المشدد سبع سنوات والعزل من الوظيفة[٢٤٥]. وفور صدور الحكم تم إدراجه على قائمة الممنوعين من السفر، إلا أنه كان قد هرب قبل الحكم[٢٤٦].

يوسف عبدالرحمن، رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعى سابقًا، اتهم فى القضية رقم ١٤٣٩ جنايات الدقى وهى الإضرار بالمال العام والرشوة. وبعد سجنه وإحالته إلى المحكمة صدر الحكم ضده وشريكته بالسجن، فطعن بالنقض من محبسه. جرى تحديد جلسة ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨ للنظر فى الطعن وتم إخلاء سبيله. ولكن يوسف عبدالرحمن اختفى تمامًا، قبل أن تصدر المحكمة ضده حكمًا بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات والعزل من الوظيفة.

الأمر لا يختلف كثيرًا عن شريكته -راندا الشامي- وهى مستشارة البورصة الزراعية التى اتهمت فى القضية نفسه؛ إذ تم الحكم عليها بالسجن المشدد سبع سنوات والعزل من الوظيفة، لكنها توارت أيضًا عن الأنظار، قبل أن تشهد محكمة النقض فى ١٧ فبراير ٢٠١٠ مفاجأة حضور يوسف عبدالرحمن وراندا الشامى جلسة الطعن على الحكم وتسليم نفسيهما إلى هيئة المحكمة. الطريف أن الأول قال إنه لم يهرب من العدالة إلا أنه كان يمر بوعكة صحية، وكان يعالج داخل مصر. وأشار إلى أنه لم يفكر فى الهرب، وأنه حضر جلسة النطق بالحكم

٢٤٥ شيماء القرنشاوي، السجن ٧ سنوات لـ «الملاح».. وأحكام بالحبس والعزل لـ ١٧ فى قضية نادى الشمس، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٤٦ جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠٠٩.

فى المرة الثانية أمام محكمة جنايات الجيزة، قائلًا: «أهرب ليه وأسافر ليه أنا كل شغلى بمصر»[٢٤٧].

على أى حال، فقد أيدت محكمة النقض فى ٢١ إبريل ٢٠١٠، الأحكام الصادرة على يوسف عبدالرحمن وراندا الشامى و١٢ آخرين فى القضية التى عُرِفت إعلاميًا بـ«المبيدات المسرطنة»، وبات الحكم الصادر على المتهمين من سنة إلى ١٠ سنوات نهائيًا وواجب النفاذ[٢٤٨].

المفارقة أن يوسف وراندا لم يحضرا جلسة النطق بالحُكم أمام محكمة النقض، فى حين أنهما حضرا جلسة الطعن المقدم منهما لإلغاء الأحكام الصادرة عليهما، بعد فترة هروب استمرت أكثر من عام ونصف العام، وسط توقعات الصحف بهروبهما إلى لندن.

نعم، لندن، التى لجأ إليها من قبل رامى لكح، وأشرف السعد وعمرو النشرتى وحاتم الهواري، وإمبراطور الإعلانات إيهاب طلعت[٢٤٩].

إيهاب طلعت -الذى سيطر لسنوات على نحو ٨٥٪ من سوق الإعلانات فى مصر- قصة مثيرة بكل المقاييس.

ففى عام ١٩٩٣ بدأ بث قناة النيل الدولية، وأُسنِدت إلى هذه القناة Nile TV مهمة الدفاع عن الحقوق الوطنية المصرية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأُطلقت على أقمار تغطى القارة الأوروبية لمخاطبة الشعوب الأوروبية، وكانت البداية رائعة، وكانت هذه هى

٢٤٧ إسلام النحراوي، يوسف عبدالرحمن وراندا يسلمان أنفسهما للمحكمة، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠١٠.

٢٤٨ أحمد شلبي، النقض تؤيد سجن «يوسف عبدالرحمن وراندا الشامى و١٢ آخرين» نهائيًا، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٢ إبريل ٢٠١٠.

٢٤٩ صحيفة «الأهرام»، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠٠٩، مصدر سابق.

القناة الأولى عربيًا التى تؤدى هذا الدور المهم.

فى هذه الفترة كان إيهاب طلعت يعرض خدماته كأحد مندوبى الإعلانات على وكالات إعلانية، ويحاول إقناع بعض الوكالات الإعلانية بقدرته على المشاركة المثمرة فى مجال جلب الإعلانات. وجاءته الفرصة الذهبية بالتعرف على أشرف الشريف، نجل وزير الإعلام الأسبق صفوت الشريف.

عرض إيهاب طلعت على أشرف الشريف صفقة مغرية للغاية، وهى استغلال قناة النيل الدولية Nile TV لبث الإعلانات على شاشتها، وقدم إيهاب طلعت خطة محكمة لاستغلال هذه القناة لتحقيق أرباح بعشرات الملايين من الجنيهات سنويًا.

اقتنع أشرف الشريف وتحمس لتنفيذ هذه الخطة، وكانت البداية تأسيس شركة للإعلانات يتولى إيهاب طلعت رئاستها التنفيذية ولإبعاد الشبهة عن أشرف الشريف؛ لأن الخطة تتطلب استخدام نفوذ صفوت الشريف، والد أشرف، وزير الإعلام آنذاك، لإتمام الخطة.

وتنفيذًا للخطة نشر اتحاد الإذاعة والتليفزيون إعلانًا يطلب من وكالات الإعلان التقدم بعروض للحصول على امتياز الإعلان «احتكار» على شاشة قناة Nile TV.

لم تتقدم لجلسة المزاد سوى شركتين وثالثتهما شركة إيهاب طلعت وأشرف الشريف، ولم تتجاوز العروض المقدمة المائة وخمسين جنيهًا للدقيقة، نظرًا لأن القناة تبث فضائيًا فقط، ولأنها تبث بلغات أجنبية وموجهة لمشاهدين أوروبيين ليست لهم علاقة كمستهلكين للمنتجات التى تحظى باهتمام المستهلك المصري، وتقدمت شركة أشرف الشريف وإيهاب طلعت بعرض قيمته ١٩٩ جنيهًا كسعر للدقيقة، وطبعًا تمت ترسية المزاد على شركة إيهاب طلعت وأشرف الشريف.

إلى هنا والأمر فى ظاهره طبيعي، ثم تتكشف تفاصيل الخطة الخادعة بعد حصول طلعت والشريف على حق احتكار الإعلانات على قناة Nile TV، فجأة يقرر اتحاد الإذاعة والتليفزيون بث برامج هذه القناة على الموجات الأرضية، لتشاهدها الجماهير العريضة فى مصر، خاصة الطبقات غير القادرة التي لم تكن تستطيع فى هذه المرحلة اقتناء أطباق الاستقبال الفضائي، فضلًا عن عدم اهتمام هذه الفئات بالموضوعات التى تبثها القناة، وكلها تتعلق بأمور سياسية دولية، كما أن هذه الجماهير العريضة لا تستطيع أن تتابع خطابًا بالإنجليزية أو الفرنسية.

وتبدأ الحلقة الثانية من الخطة، فيقرر رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون بث أحدث المسلسلات العربية وأحدث الأفلام العربية فى فترة الذروة من المشاهدة.

وهنا أصبحت قناة Nile TV منافسًا إعلانيًا خطيرًا للقناتين الأولى والثانية، فهى تبث أحدث المسلسلات والأفلام، وهى المادة الأكثر جذبًا للمشاهدين، وبالتالى الأكثر إقبالًا من المعلنين.

وتبلغ الفضيحة مداها عندما نعلم أن القناة الأولى بالتليفزيون المصرى تتقاضى ستة آلاف جنيه فى ذلك الوقت عن كل دقيقة إعلانية، والقناة الثانية تتقاضى أربعة آلاف جنيه، وهنا يعرض إيهاب طلعت على المعلنين التحول بإعلاناتهم إلى قناة Nile TV مقابل ألفى جنيه فقط، وكانت النتيجة الطبيعية تفضيل النسبة الأكبر من المعلنين عرض إعلاناتهم على قناة Nile TV التى تقدم مادة جاذبة للإعلان، وعلى القنوات الأرضية المتاحة لجميع المشاهدين، وبأسعار لا تتجاوز ٣٠٪ من المبالغ التى يدفعونها للقناة الأولى.

هذه الصفقة وحدها حققت ربحًا كبيرًا لشركة أشرف الشريف وإيهاب طلعت بلغ عشرات الملايين من الجنيهات سنويًا، إذ حصلا

على عشرة أضعاف ما يدفعانه للتليفزيون «نذكر أنهما حصلا على الدقيقة بسعر ١٩٩ جنيهًا، وكانا يبيعانها بمبلغ ألفى جنيه».

الفضيحة الأكبر أن العقد المبرم بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون وشركة طلعت/ الشريف قد تضمَّن تأشيرة لرئيس الاتحاد فى ذلك الوقت تعفى الإعلانات على قناة Nile TV من «ضريبة الدمغة». وحين تطرقت أقلام الكُتاب هذه الفضيحة، اضطر الاتحاد إلى سحب هذه التأشيرة.

وإذا كان نهب هذه الملايين من المال العام يمثل جريمة بشعة من جرائم نهب المال العام، فإن هذه العملية أحدثت آثارًا بالغة الخطورة على منظومة الأمن القومى بتدمير مؤسسة إعلامية أُنشئت لتكون صوت الشعب المصرى والدولة المصرية الذى يدافع عن السياسات المصرية لدى الشعوب الأجنبية، وهذا النشاط من أهم حلقات التحرك لحماية الأمن الوطنى والقومي.

وبقرار بث المادة العربية «مسلسلات عربية وأفلام عربية» فى فترة الذروة للمشاهدة، أُنهيت تمامًا علاقة المشاهد الأوروبى بهذه القناة، وبالتالى قُضى تمامًا على الهدف الرئيسى من عمل هذه القناة.

وتبقى بعض الآثار الجانبية لهذه الخطة الكارثية وهى حرمان القناتين الأولى والثانية للتليفزيون المصرى من الإعلانات التى هربت إلى قناة Nile TV لتذهب هذه الملايين إلى خزائن إيهاب طلعت وأشرف الشريف[٢٥٠].

اللافت للانتباه أن نهب هذه الملايين فتح شهية إيهاب طلعت وأشرف الشريف لمزيد من نهب المال العام فى صفقة أخرى حول

٢٥٠ السيد الغضبان، حكاية إيهاب طلعت وقناة Nile TV، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٣ أغسطس ٢٠١٥.

إعلانات «القنوات المحلية» وتفاصيلها لا تقل غرابة عن فضيحة إعلانات قناة Nile TV.

فقد توسع طلعت فى نشاطه، وتمكن بفضل علاقاته ونفوذه من حصد مئات الملايين من الجنيهات من التليفزيون الملوك للدولة، عبر برنامج «البيت بيتك» الذى إطلاقه على القناة الأولى فى أكتوبر ٢٠٠٤، وحقق نجاحًا إعلانيًا كبيرًا.

عقب اتهام المهندس عبدالرحمن حافظ رئيس مجلس إدارة مدينة الإنتاج الإعلامى سابقًا -فى القضية رقم ٨٦٠ حصر أموال عامة فى عام ٢٠٠٥- ألقى القبض على إيهاب طلعت، ليقضى ٥٤ يومًا فى السجن على ذمة القضية. وصدر قرار النائب العام بمنعه من السفر حتى سداد مديونياته لمدينة الإنتاج الإعلامي، بعد أن حرّر شيكات على نفسه بقيمة ٣٤,٥ مليون جنيه، وتم جمعها من بيع كل ممتلكاته لسداد المديونية، ومنها ٣ فيلات فى الساحل الشمالى وفيلتان بالقاهرة الجديدة وعدد من السيارات وبعض قطع الأراضى بطريق الإسكندرية الصحراوي. تعاطف معه فى جمع مبلغ المديونية عددٌ من رجال الأعمال، منهم نجيب ساويرس، حتى سدد هذا الجزء من مديونياته فى ٢ فبراير ٢٠٠٦، وتم رفع اسمه من قائمة الممنوعين من السفر.

غير أن إيهاب طلعت هرب فى الشهر نفسه وتحديدًا فى ٢٨ فبراير ٢٠٠٦، وخرج من مصر بجواز سفره البريطانى على متن الخطوط الجوية الإماراتية، حيث وصل إلى دبى ومنها إلى ألمانيا، بدعوى إجراء جراحة فى مستشفى «فاكتراك إن هاوس فورت سانت جومرن» بسبب قطع فى وتر أخيل بقدمه اليمنى[٢٥١].

بمجرد خروجه من مصر توالت الأحكام القضائية ضده سواء

٢٥١ أحمد باشا، إيهاب طلعت.. المديون، مجلة «روز اليوسف»، القاهرة، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩.

من مؤسسة «الأهرام» الصحفية التى حرّكت دعاوى ضد إيهاب طلعت، لحصوله على مساحات إعلانية منح مقابلها المؤسسة شيكات تبين أنها دون رصيد، لتصدر ضده أحكام بالحبس لمدة ٦٣ عامًا.

غير أن هويدا مصطفى، محامية إيهاب طلعت، صاحب الشركة المصرية للوسائل الإعلانية، وصفت خلاف موكلها مع مؤسسة الأهرام بأنه تعنت شخصى غير مفهوم من جانب الأخيرة، مشيرة إلى أن حجم التعاملات بينهما وصل إلى ما يقرب من مليار جنيه خلال ٧ سنوات، حققت خلالها «الأهرام» أرباحًا تصل إلى ملايين الجنيهات. وأضافت المحامية أن طلعت تقدم بطلبات كثيرة لتسوية مديونياته مع المؤسسة، لكنه لم يحصل على أى رد بالموافقة أو الرفض، وفوجئ بها تتقدم ببلاغ تتهمه بالاستيلاء على أموالها، وقالت تعليقًا على قرار محكمة الاستئناف برفض دعوى «الأهرام» ضد إيهاب طلعت: «بعد أن أنصفنا القضاء سنتقدم مجددًا بطلب تسوية المديونيات ونتمنى أن نجد تعاونًا هذه المرة»[٢٥٢].

تدريجيًا، بدت الطريق سالكة لعودته إلى مصر، خاصة بعد أن حسمت لجنة قضائية قضيته مع مؤسسة الأهرام، وبرأت ذمته[٢٥٣].

فى المقابل، أقام إيهاب طلعت فى مارس ٢٠١٠ دعوى قضائية ضد وزير الإعلام ورئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون بصفتيهما، لمنع حصول أى من شركاء طلعت السابقين على المستحقات الموجودة فى التليفزيون لصالح برنامج «البيت بيتك» بالإضافة إلى إلغاء قرار التليفزيون السلبى بعدم صرف هذه المبالغ إلى رجل الأعمال المذكور.

---

٢٥٢ دارين فرغلي، محامية إيهاب طلعت: خلاف «الأهرام» مع موكلى «تعنت شخصي» غير مفهوم، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٩ مارس ٢٠١٠.

٢٥٣ أسامة خالد، وصول «لكح» يفتح الباب أمام عودة ٧٥ رجل أعمال هاربًا، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٣ مارس ٢٠١٠.

كان رجل الأعمال قد حصل على حكم رقم ٥٩٥ لسنة ٢٠٠٩ من مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولي، الذى أكد أن لإيهاب طلعت حقوقًا مالية تصل نسبتها إلى٦٧٪ من البرنامج إلى جانب تعويض قدره ١٠ ملايين جنيه[٢٥٤].

تزامنت هذه التطورات مع مفاوضات مكثفة شهدتها لندن بين رجل الأعمال إيهاب طلعت، ومحمود بركة، رئيس شركة «بركة ديزاين»، المتنازعين قضائيًا على برنامج «البيت بيتك»، الذى كان يبث على شاشة التليفزيون المصري، بهدف التوصل إلى اتفاق ودى ينص على تنازل الطرفين عن كل الدعاوى القضائية المتبادلة بينهما[٢٥٥]. أثمرت هذه المفاوضات عن إعلان إيهاب طلعت عن التوصل إلى مصالحة مع شريكه محمود بركة فيما يتعلق بالمشكلات القانونية التى نشبت بينهما بسبب ملكية برنامج «البيت بيتك»، وهى المشكلات التى تسببت فى وقف بث البرنامج على التليفزيون المصري.

خطوة على طريق العودة إلى مصر؟

«كله بتاع ربنا»، كانت إجابة إيهاب طلعت المقتضبة التى أبقت كل الاحتمالات قائمة[٢٥٦]، إلى أن عاد فعلاً، وفور وصوله سلّم نفسه لرجال المباحث نظرًا لكونه مطلوبًا فى التحقيق فى عدد من القضايا.

كان طلعت قد أكد فى مداخلة هاتفية مع أحد البرامج التليفزيونية أن مشكلاته مع مؤسسة «الأهرام»، انتهت تمامًا بتوقيع اتفاقية

٢٥٤ إيهاب طلعت يقاضى التليفزيون لصرف مستحقاته عن برنامج «البيت بيتك»، جريدة «الفجر»، القاهرة، ٢٢ مارس ٢٠١٠.

٢٥٥ ملك عبدالعظيم، مفاوضات سرية بين «طلعت» و«بركة» فى لندن لحل أزمة «البيت بيتك»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٥ مارس ٢٠١٠.

٢٥٦ محمد هشام عبية، بعد مصالحته مع محمود بركة.. إيهاب طلعت: البيت بيتك يعود قريبًا أقوى مما كان، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٥ مارس ٢٠١٠.

التصالح، موضحًا أن حجم تعاملاته السابقة مع الأهرام تجاوزت مبلغ المليار جنيه، استطاعت من خلالها «الأهرام» جنى أرباح تقدر بـ ٢٨ مليون جنيه[٢٥٧].

بعد اختفاء طويل، عاود «ملك الإعلانات» الظهور مع موجة «عودة الحياة إلى سابق عهدها، أي: طبعة مبارك الشهيرة. الشيفرة السرية هى إعادة قوانين اللعب إلى ما قبل يناير ٢٠١١ لتتحول سنوات المطالبة بالتغيير ومحاولة إسقاط «عصابة» عهد مبارك، إلى استراحة عابرة.

عاد طلعت إلى مصر والساحة الإعلانية على رأس شركة «بروموميديا» التى نالت نصيبًا كبيرًا من الكعكة الإعلانية فى سوق القنوات -مثل الحياة وقناة TEN- والصحف -مثل "الوطن" و"المصرى اليوم" و"دريم" وقناة الأهلي- والمواقع الإلكترونية - مثل "يلا كورة" و"فيتو" و"مصراوي"- وإدارته لبرنامج "البيت بيتك" على قناة TEN.

غير أن هذا ليس كل ما لدى إيهاب طلعت الذى أربك مؤسسات إعلامية متعددة أخذت تنشر تباعًا أخبار أزماتها معه، وهى أزمات معقدة ينتج عنها عدم وجود سيولة نقدية تصل إلى عدم القدرة على دفع المرتبات. فقد دبت خلافات بين طلعت وعدد من وكلائه الإعلانيين، وقادت الهجوم عليه جريدة "المصرى اليوم" التى قررت مقاضاته لمخالفته بنود الاتفاق الإعلانى والمالى معها، وأعربت عن استيائها مما وصفته بـ"أكاذيب" إيهاب طلعت، رئيس مجلس إدارة الشركة، مستنكرة فى بيان لها ما وصف به طلعت نفسه بأنه علمٌ من أعلام صناعة الإعلام عمومًا خلال العشرين عامًا المنقضية، وقالت إن طلعت غير ملتزم بمستحقات الآخرين مثلما فعل مع التليفزيون

٢٥٧ هشام عبدالعزيز، إيهاب طلعت يسلم نفسه لأمن مطار القاهرة فور وصوله من لندن، موقع «بوابة الأهرام» الإلكتروني، ٢٤ فبراير ٢٠١٤.

المصرى ومؤسسة "الأهرام" وغيرها، كما أعادت التذكير بمسألة هروبه لسنوات إلى لندن[258].

فى المقابل، أصدر إيهاب طلعت، رئيس مجلس إدارة "بروموميديا"، بيانًا تحت عنوان "أزمة أسرة تسقط بمؤسسة" للرد على بيان الجريدة، بشأن الأزمة، متهمًا إدارة المؤسسة الصحفية بعدم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، قائلًا: "لقد عرض المهندس نجيب ساويرس حل هذا النزاع وديًا وأرسلنا بالفعل مكاتبة بالمقترح، إلا أننا لم نتلق ردًا عليها، بل وفوجئنا بهذا السلوك العدائى غير المهنى دون مقدمات".

"لن أسمح بالبلطجة الإعلامية علىّ"[259].

هكذا أطلق إيهاب طلعت، المنتج ورجل الأعمال، صيحته فى بيان متلفز، للرد على الأنباء التى رُوِّجت ضد شركة "بروموميديا" للدعاية والإعلان، موضحًا: "لم أكن متفرغًا للرد على هذه الشائعات، وأرد بتعاقداتى وبمساهمتى فى تنمية الإعلام الرسمى والخاص، وقررت أن يكون بيانى متلفزًا حتى يشعر المواطن بمصداقيتي"، وفقًا لقوله.

وأعرب طلعت عن تعجبه من الاتهامات الموجهة له بشأن "الهروب من العدالة"، موضحًا أنه سلّم نفسه للعدالة المصرية من أجل مواجهة 84 قضية رُفعت ضده، لافتًا إلى إغلاق ملفات 83 قضية ويتبقى قضية واحدة أمام منصة القضاء.

وتابع رجل الأعمال والإعلان: "كل القضايا التى تم اختصامى بها انتهت إما بحكم البراءة أو التصالح، وأنا ملتزم بالمديونيات التى تم إثباتها علىّ، وأدفع شهريًا مبالغ كبيرة التزامًا منى بحقوق مؤسسة

٢٥٨ «المصرى اليوم»: إيهاب طلعت رائد الهروب من الالتزامات والعدالة، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٨ يوليو ٢٠١٥.

٢٥٩ إيهاب طلعت فى بيان متلفز: لم أهرب من العدالة.. ولن أفرط فى حقوق «بروموميديا»، موقع «بوابة الشروق»، ٢٩ يوليو ٢٠١٥.

الأهرام، لكنى لن أرضخ لأى ديون وهمية ستنسب إليّ"، حسبما قال.

واستنكر ما قال إنها حرب إعلامية موجهة ضده، قائلًا: "سأدافع عن حقوق شركة "بروموميديا"، ولن أسمح بأى إخلال بحقوق الشركة، وإيردات الإعلانات تنخفض وفقًا لانخفاض توزيع بعض الصحف وزوار المواقع الإلكترونية".

وعن شركة "بروموميديا"، أكد طلعت أنها أقدم شركات التسويق الإعلاني، وتعد من أكبر شركات العالم العربي، ونجاحاتها مستمرة، وفقًا لتعبيره. وشدد على ضرورة الاحتكام للقضاء المصري، مستطردًا: "رغم امتلاكى الجنسية البريطانية، فإنى أثق فى القضاء المصري، الذى سيضمن لى حقي، وسألتزم بقوله الفصل"، على حد قوله.

أما هشام النشرتي، فقد قال مستشاره القانونى جميل سعيد إنه نجح فى إنهاء تسوية مديونياته التى تقدر بـ ١٣٩ مليون جنيه لدى البنك العقارى المصرى العربى والبنك المصرى الدولى بتسوية نهائية، وتم التوقيع عليها من قبل محمد صلاح سالم نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقارى المصرى العربى فى سويسرا. وقد تم إخطار النيابة العامة بالتسوية النهائية والعقود التى تم تحريرها، بهدف رفع اسم النشرتى من قوائم الترقب والوصول ورفع الحظر عن ممتلكاته، تمهيدًا لعودته للقاهرة وممارسة أعماله مرة ثانية[٢٦٠].

يعتبر رجل الأعمال نبيل البوشي، آخر عنقود الهاربين من مصر.

فقد أصدرت محكمة جنايات القاهرة الاقتصادية برئاسة المستشار إبراهيم محمد سليمان حكمًا غيابيًا فى مايو ٢٠٠٩ على نبيل على محمود البوشى بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا وتغريمه مبلغ عشرة

٢٦٠ محمود سعد الدين، هشام النشرتى ينجح فى تسوية مديونياته مع البنوك، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٨ إبريل ٢٠١٠.

ملايين جنيه، وإلزامه برد المبالغ التى تحصل عليها من المودعين. جاء ذلك بعد أن أدانت المحكمة بـ«النصب» والاستيلاء على أموال من الجمهور، بلغت قيمتها ٦٥ مليونًا و٢٥٠ ألفًا و٥٢٥ دولارًا، إضافة إلى ٧ ملايين و١٢٠ ألفًا و٥٢٩ جنيهًا، و٢١٥ ألف يورو، و١٠٠ ألف جنيه إسترليني، بعد أن أوهم ضحاياه بتوظيفها واستثمارها مقابل أرباح بنسب متفاوتة، إلا أنه امتنع عن ردها لأصحابها.

كما عاقبت المحكمة فكرى بدر الدين حمدي، رئيس مجلس إدارة شركة «أوبتيما» للسمسرة المالية، بالسجن المشدد ثلاث سنوات وتغريمه ١٠٠ ألف جنيه وإلزامه بالمصاريف الجنائية؛ لاشتراكه مع البوشى ومساعدته فى ارتكاب الجريمة وتمكينه من مزاولة نشاطه فى تلقى الأموال من الجمهور، وذلك باستخدام مقر شركة «أوبتيما» لتداول الأوراق المالية ومطبوعات وأخبار تحمل شعارها حال كونه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وتمكينه أيضًا من استغلال حساب الشركة كوعاء مالى فى غير الغرض المخصص له من خلال إيداع أموال بعض المودعين راغبى توظيف الأموال ثم تحويلها إلى حساب شركة «أوبتما غلوبال هولدينغ» فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق الذى تم بينهما.

بقى القول إن السلطات فى دبى بدولة الإمارات هى التى تمكنت من توقيف البوشى فى 3 فبراير 2009، ليمثل أمام القضاء هناك فى قضايا نصب وإصدار شيكات بدون رصيد مرفوعة ضده هناك. وفى أولى تلك القضايا، قضت محكمة جنح دبى فى ٢٩ يونيو ٢٠٠٩ بحبس البوشي، ثلاث سنوات، فى القضية رقم ٢٦٤٥ والمتهم فيها بإصدار شيك بدون رصيد، بقيمة ٦ ملايين و١٢٥ ألف دولار أميركى إلى رجل الأعمال المصرى إبراهيم وجدى كرار، وإحالة الدعوى المدنية

المقدمة من الطرف الثاني، إلى المحكمة المدنية المختصة[٢٦١].

ومع أن محكمة استئناف دبى أصدرت فى يناير ٢٠١٠ حكمًا ببراءة البوشى فى تلك القضية، فإن نائب القائد العام لشرطة دبي، خميس مطر المزينة، أكد أنه لا يزال أمام البوشى عدد من قضايا الشيكات المنظورة أمام محاكم دبي[٢٦٢]. نبيل البوشى الذى أوقع فى شراكه رجال أعمال وفنانات ومسؤولين، ليس سوى اختصار دقيق لهذه الحالة، التى تسيطر على عدد هائل من أصحاب رؤوس الأموال فى مصر، هؤلاء الذين يفضلون المضاربة عالية الربح على المشاركة فى نشاط صناعى أقل ربحًا وأكثر جهدًا وأطول انتظارًا، وهؤلاء الذين يهرولون إلى شراء الأراضى و«تسقيعها» للفوز بكعكة هائلة من الأرباح، عن المشاركة فى شركات تنمية عقارية تحقق ربحًا معقولًا وتساهم فى تنمية اقتصاديات الدولة وتراعى الأبعاد الاجتماعية للفقراء فى مصر.

غنيٌ عن القول إن عددًا من رجال الأعمال الهاربين مدوا الجسور مع الجهات المعنية لتسوية مديونياتهم لدى البنوك، تمهيدًا للعودة إلى مصر، أو لإغلاق ملفات القضايا والأحكام، مثل رامى لكح وهانى يعقوب نصيف وشقيقه مجدى يعقوب نصيف. وبطبيعة الحال، نجح البعض فى مسعاه، فى حين أخفق البعض الآخر.

فقد وقع بنك مصر فى ٤ فبراير ٢٠١٠، عقود التصالح النهائية مع رامى لكح، وذلك بمقر البنك المركزى المصري. التوقيع كان المرحلة النهائية المطلوبة من جانب بنك مصر فى إطار التسوية التى

٢٦١ حبس «البوشي» ٣ سنوات فى دبي.. و«الحميدان»: لن نسلمه إلى مصر قبل إغلاق ملفاته، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.

٢٦٢ محمد الجداوي: شرطة دبي: «البوشي» محبوس على ذمة ٧ قضايا.. ومصر لن تتسلمه فى مارس، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٩ يناير ٢٠١٠.

وقع عليها البنك فى يونيو ٢٠٠٩[٢٦٣]. وفى إطار استكمال بنود التسويات النهائية الموقعة مع البنوك الدائنة، وقع جميل حليم المستشار القانونى لرجل الأعمال رامى لكح، فى ٧ فبراير ٢٠١٠ محاضر التصالح النهائية مع ثلاثة بنوك هى البنك الأهلى المصرى والبنك العربى الإفريقى الدولى وبنك التمويل المصرى السعودي، وذلك بمقر البنك الأهلي[٢٦٤]. كما صدَّق محامو لكح، على توقيعات عقود التصالح النهائية الخاصة ببنكى الأهلى المصرى والمصرف المتحد فى الشهر العقاري، وذلك فى حضور ممثلى البنكين[٢٦٥]. وأعقب ذلك، تسلم مكتب النائب العام عقود تصالح رامى لكح مع هذه البنوك بعد تسوية المديونيات المستحقة عليه، التى تقدر قيمتها بـ 1.2 مليار جنيه[٢٦٦].

وكان لرامى لكح ما أراد.

ففى ٧ مارس ٢٠١٠ قرر المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام إيقاف إجراءات رفع الدعوى ضد المتهمَيْن الهاربَيْن رجلى الأعمال رامى ريمون لكح وشقيقه ميشيل، لتصالحهما مع البنوك الدائنة لهما وتسوية المديونية المستحقة عليهما، واعتماد محافظ البنك المركزى فاروق العقدة لتلك التسويات وتوثيقها بالشهر العقاري[٢٦٧]. وبالتالى تقرر رفع اسمَى رجل الأعمال رامى لكح، وشقيقه ميشيل من

٢٦٣ مدحت عادل، توقيع محاضر تصالح «لكح» بالبنك المركزى اليوم، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٤ فبراير ٢٠١٠.

٢٦٤ مدحت عادل، لكح يوقع محاضر الصلح مع ٣ بنوك، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٧ فبراير ٢٠١٠.

٢٦٥ مدحت عادل، لكح يوقع عقود تصالح «الأهلي» والمصرف المتحد، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٩ فبراير ٢٠١٠.

٢٦٦ أحمد شلبى ومحسن عبدالرازق، النائب العام يتسلم عقود التصالح بين «لكح» والبنوك، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٠ فبراير ٢٠١٠.

٢٦٧ النائب العام يقرر إيقاف رفع الدعوى ضد رامى لكح وشقيقه لتصالحهما مع البنوك، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٧ مارس ٢٠١٠.

قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول، وقرر النائب العام إنهاء التحفظ على أموالهما[٢٦٨].

وقبل نهاية ذلك الأسبوع، عاد رامى لكح وشقيقه ميشيل إلى مصر، لتبدأ رحلة معالجة الملفات العالقة، وفى مقدمتها إعادة هيكلة الوضع المالى للشركة القابضة للاستثمارات المالية «لكح جروب»، ودراسة الالتزامات المالية المستحقة لصالح الهيئات الحكومية سواء أكانت لمصلحة الضرائب أو لصالح هيئة التأمينات الاجتماعية عن مصنع المصابيح الكهربائية[٢٦٩]. وفى المقابل، تأتى ديون لكح المستحقة على بعض الجهات الحكومية، ومنها وزارة الصحة، ضمن الملفات التى تنتظر تسويتها[٢٧٠]. غير أن هذا لم يمنع البعض من التساؤل عن هذه التسويات لديون لكح؛ إذ كتب أحدهم متسائلًا: «لقد قيل إنه سدد للبنوك مليارًا وعدة ملايين من الجنيهات، ولا أحد يعرف ما إذا كان هذا المبلغ يتمثل فى أموال طازجة جرى ضخها من جانبه من الخارج أم أنها تتجسد فى أشياء يملكها كان قد تركها من ورائه فى البلد؟!.. فى الحالة الأولى سوف يكون السؤال: لماذا، إذًا، كان قد حبس «لكح» هذه الأموال الطازجة، ولم يرسلها من زمان؟! وفى الحالة الثانية سوف يكون السؤال: إذا كانت أشياؤه فى البلد كفيلة منذ البداية بتسديد ديونه، فلماذا هرب؟!»[٢٧١].

رامى لكح قال إنه يعتزم تمويل مشروعاته المقبلة عن طريق بيع بعض الأصول المملوكة له ولأخيه، وجزء منها ناتج عن توريد

---

٢٦٨ أحمد شلبي، النائب العام يرفع اسم رامى لكح من «قوائم الترقب»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٨ مارس ٢٠١٠.

٢٦٩ مدحت عادل، ثلاثة ملفات تنتظر عودة لكح، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ١١ مارس ٢٠١٠.

٢٧٠ محمد مكي، لكح يعود إلى نشاطه الاقتصادي، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٣ مارس ٢٠١٠.

٢٧١ سليمان جودة، رأس رامى لكح.. وجسده، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٣ فبراير ٢٠١٠.

متحصلات متأخرة للمجموعة على بعض العملاء، تبعا له، مشيرًا إلى أنه بصدد تأسيس شركة رأس مالها ٢٥ مليون دولار، تقوم بتوريد الأجهزة الطبية لبعض المستشفيات بنظام المشاركة مع الأطباء وتهتم بالصعيد والأقاليم. ولم ينف رجل الأعمال وجود نية لدخول الحقل السياسي مرة أخرى، دون أن يحدد ما إذا كان سيتم ذلك عن طريق دخول حزب قائم أو الترشح فى انتخابات مجلس الشعب، نافيا أن يكون له مشروع إعلامى فى الفترة المقبلة[٢٧٢].

وفتحت عودة رجل الأعمال رامى لكح إلى مصر، بعد نحو ١٠ سنوات من الهروب إلى الخارج، الباب أمام عودة بقية رجال الأعمال الهاربين. وهكذا عاد عمرو النشرتى فى ٣ إبريل ٢٠١٢، وأحالته سلطات مطار القاهرة إلى نيابة شمال الجيزة لاتخاذ الإجراءات القانونية حياله بشأن مديونيته لبنكى الأهلى وقناة السويس، وقيمتها ٣٧٧ مليون جنيه، الصادرة بشأنها أحكام فى جنايتين و١٦٠ جنحة. وأكد يحيى أبو الفتوح، مدير الإدارة القانونية بالبنك الأهلي، أن النشرتى تقدم بطلب إلى نيابة الأموال العامة لتسوية مديونيته لدى البنك، وأن البنك الأهلى وافق عليها مبدئيًا، مقابل حصوله على أصول عينية أو نقدية مدرجة بالتفليسة[٢٧٣]. يذكر أن مديونية عمرو النشرتي، وشقيقه هشام، بلغت نحو ٦٠٠ مليون جنيه[٢٧٤].

أما مجدى يعقوب نصيف، رئيس مجلس إدارة مجموعة الثلاثية للتجارة والتوزيع، فقد وردت قائمة مديونياته فى مذكرة تحتوى على جميع المستندات الخاصة بالقضية رقم ٨٢٠/ ٢٠٠٦، وتشمل إجمالى

٢٧٢ محمد مكي، لكح يعود للأعمال والسياسة، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٣٠ إبريل ٢٠١٠.

٢٧٣ يسرى البدرى ومحمد أحمد السعدني، عودة «النشرتي» بعد هروب ١٠ سنوات فى لندن، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٥ إبريل ٢٠١٢.

٢٧٤ أسامة خالد، وصول «لكح» يفتح الباب أمام عودة ٧٥ رجل أعمال هاربًا، مرجع سابق.

المبالغ التى سددها يعقوب لتسوية مديونيات البنوك حتى الآن، وقدرت المذكرة المقدمة إجمالى المبالغ بنحو ٥٥٦ مليونًا و٤٠٠ ألف جنيه موزعة على عدد من البنوك، بخلاف ما سدده لبنك القاهرة بالإضافة إلى فوائد هذه الديون[٢٧٥].

غير أن الكرة ارتدت على مرمى مجدى يعقوب، بعد إلقاء القبض عليه فى مايو ٢٠١٠ بتهمة إعطاء مبالغ مالية على سبيل الرشوة لأحد القيادات البنكية من أجل الإسراع من تسوية مديونياته. وكشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا عن إعطاء يعقوب ٢٦٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة إلى رئيس الشؤون القانونية ببنك المصرف المتحد مقابل تسوية مديونياته بمبالغ مخالفة للحقيقة، وإلى مهندس زراعى ومقيِّم أراضٍ من أجل تثمين قطعة أرض مملوكة ليعقوب بمحافظة مطروح تبلغ مساحتها ٢٥٠ فدانًا على أنها أرض مبانٍ وليست زراعية بالمخالفة للحقيقة[٢٧٦]. وفى التحقيقات، اعترف رجل الأعمال المتعثر بنكيًا بتقديم ٢٦٠ ألف جنيه رشوة إلى عبدالمنعم الضوي، رئيس الشؤون القانونية ببنك المصرف المتحد، عن طريق المحامية نسرين لطفي، مقابل تسوية مديونياته، بمبالغ مخالفة للحقيقة[٢٧٧].

ومن أصحاب المال والأعمال الهاربين من عاد أو أعيد إلى مصر فعلًا، ومن هؤلاء ياسين عجلان الذى كان أحد المتهمين فى قضية نواب القروض إلى مصر قبل أن تتسلمه مصر من سوريا فى يوليو

٢٧٥ مدحت عادل، يعقوب سدد ٥٥٦ مليون جنيه لـ ٦ بنوك.. وجولتها الأولى بدأت منذ شهرين، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٩.

٢٧٦ محمود سعد الدين، تفاصيل جديدة فى قضية رشوة رجل الأعمال المتعثر.. مجدى يعقوب دفع ربع مليون جنيه لمسؤول بـ«المصرف المتحد» مقابل تحرير عقد تسوية بالمخالفة للمديونية الحقيقية.. والوسيط محامية شهيرة، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ١٤ مايو ٢٠١٠.

٢٧٧ يسرى البدري، مجدى يعقوب يعترف بتقديم رشوة إلى ممثل «المصرف المتحد» عن طريق زوجة محامى المتعثرين.. والمحكمة تنظر تجديد حبسه اليوم، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٧ مايو ٢٠١٠.

٢٠٠٤[٢٧٨]، وهدى عبدالمنعم التى عادت فى أغسطس ٢٠٠٩ ومصطفى البليدى فى يونيو ٢٠٠٣، والأخير كانت قد صدرت ضده أحكام بالسجن لمدة ٢٢ عامًا، ما بين جناية تهرب ضريبى وجناية تزوير وإصدار ١٨ شيكا بدون رصيد قيمتها ١٠ ملايين جنيه وشيكا آخر بدون رصيد قيمته ٣٠ ألف جنيه إسترلينى عام ٢٠٠٠ فى العجوزة و٣ قضايا محكوم عليه فيها بالحبس لمدد جملتها ٦ سنوات ولم يسدد الكفالة، حسب تصريحات للنائب العام السابق المستشار ماهر عبدالواحد[٢٧٩].

ومصطفى البليدى هو نجل محمد البليدي، ذلك الموظف الصغير فى مصنع نسيج يمتلكه أحد اليهود، وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ قرر اليهودى أن ينقل ملكية مصنعه لأكثر الموظفين أمانة لحين انتهاء «هوجة» الثورة وجلاء العسكر عن الحكم، فوقع اختياره على محمد البليدي، لكن الرياح أتت لصالح محمد أفندى الذى تحول إلى الحاج محمد الذى استطاع أن يحول المصنع إلى واحدة من كبرى الشركات العاملة فى مصر، ويتحول الموظف البسيط إلى شاهبندر تجار مصر المحروسة.

أصر الأب على دخول ابنه الكلية الجوية ليتخرج فيها قبل حرب يونيو ١٩٦٧ بيومين، فخرج من الدار إلى النار كما يقال. وبعد أن اشترك فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ قدم البليدى الابن استقالته بعد عام من النصر ليتفرغ للعمل الحر.

انخرط مصطفى فى أعمال والده وحرص على القيام بنفسه بكثير من المهام، فكان يذهب بنفسه للجمارك للإفراج عن البضائع ثم

٢٧٨ عجلان نادم على هروبه من مصر، مجلة «آخر ساعة»، القاهرة، ١١ أغسطس ٢٠٠٤.

٢٧٩ نجوى عبدالعزيز، النائب العام المصرى يناشد رجال الأعمال الهاربين للعودة وتسوية ديونهم للبنوك، جريدة «الشرق الأوسط»، لندن، ١٥ يونيو ٢٠٠٣.

فضل بعد ذلك إنشاء شركة يتولى إدارتها بنفسه. وعندما توفى والده فى العام ١٩٨٣ تولى المسؤولية كاملة، خاصة أنه الابن الوحيد على ثلاث شقيقات. اقتحم البليدى مجال صناعة الملابس الجاهزة والصناعات المغذية للسيارات والسلع الغذائية، لتصبح الشركة إمبراطورية صناعية وتجارية تضم ٩ شركات منها شركة كبرى لتصنيع واستيراد السجائر[٢٨٠].

ومع اندفاع الحكومة إلى اقتصاد السوق الحر بدت الأمور أكثر يسرًا أمام رجال الأعمال، لكن ما ساعد على تحويل شركة البليدى إلى امبراطورية ما عرف بـ«الصفقات المتكافئة» مع ما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، فقد كان يحضر مندوب الاتحاد السوفييتى إلى القاهرة وينزل فى أحد فنادقها الفخمة ويجنى ما يجنى من المتعة والهدايا فيوافق على منتجات المصانع المصرية لتصدر إلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي، وكان من ضمنها مستحضرات التجميل التى كان مصنع البليدى ينتجها[٢٨١].

الكميات الكبيرة التى كانت تصدر إلى الاتحاد السوفييتي، جعلت البليدى الابن يفكر جديًا فى إنشاء أكبر مصنع لمستحضرات التجميل على مستوى الشرق الأوسط والسادس على مستوى العالم، تكلف وقتها ١٠٠ مليون جنيه وبنى على مساحة ٧٠ ألف متر فى مدينة الرئيس السادات المفضلة «العاشر من رمضان».

غير أن انهيار الاتحاد السوفييتى سحب معه مفتاح الكنز المسمى بالصفقات المتبادلة، وجعل إنتاج المصنع يتراكم ويتكدس فى المخازن

٢٨٠ محمود عبدالعظيم وهبة سعيد، حكايات الجريمة والنساء ورجال الأعمال، مجلة «الأهرام الاقتصادي»، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨.

٢٨١ عادل حمودة، هاربون بمليارات مصر.. الملفات السرية والشخصية لأشهر الهاربين، دار الفرسان، القاهرة، ٢٠٠٠.

حتى أصبح المصنع يعمل بأقل من ربع طاقته ثم توقف بعد أن وصلت الديون مداها.

وزاد من عبء الأزمة على البليدى ما كان معروفًا عنه من تعدد زيجاته وحبه لحياة الصخب والرفاهية ونساء الطبقات العليا، وتحديدًا الفنانات. فقد تزوج البليدى خمس مرات على الأقل.

الزوجة الأولى كانت ابنة خاله وأم أولاده محمد وخالد وكريم. استمر الزواج نحو عشرين عامًا، وكان أشبه بزواج سرى بالمقارنة لما أحدثته زيجاته التالية من صخب وجدل وضعته سريعًا أمام الأضواء.

الزوجة الثانية كانت الممثلة هدى رمزي، التى اعتزلت الفن وارتدت الحجاب، وقد أعطاها البليدى فيلا وسيارة مرسيدس بيضاء. زواج البليدى بهدى رمزى جرى على مرحلتين، الأولى استمرت عامًا ونصف العام تخللته ثلاث طلقات الأولى بعد ستة أشهر، والثالثة دفعت الاثنين للابتعاد وزواج كل منهما، المرحلة الثانية جاءت بعد الزوجة الرابعة نيفين البكرى السورية، وكانت هدى رمزى وقت المرحلة الثانية قد أنهت عدد مرات الطلاق من زوجها الثانى سمير عيسي، فكان القدر كأنه رتب للاثنين عودة ثانية، لكنها لم تستمر طويلًا أيضًا.

الزوجة الثالثة كانت الممثلة ميرفت أمين، التى عاشت معه ثلاث سنوات، أغدق عليها خلالها الكثير من الهدايا والمجوهرات. الرابعة كانت مقدمة البرامج السورية نيفين البكري، التى عاشت معه ستة أشهر فقط لتتزوج من بعده رجل أعمال شابًا اسمه إحسان دياب، حُكِمَ عليه بالسجن فيما بعد فى قضية نواب القروض.

الزوجة الخامسة والأخيرة كانت هني، التى تمت له بصلة قرابة، وكانت متزوجة من قبله من رجل الأعمال شريف سعيد ولديها

ابنتان أميرة وشيرين. غير أن البليدى طلقها قبل وفاته[٢٨٢].

فى ظل هذه الظروف المتشابكة، على المستويين التجارى والشخصي، عرف البليدى طريق الاقتراض من البنوك ثم تعثر، ليتقرر فرض الحراسة على ممتلكاته. تمكن مصطفى البليدى من الهرب إلى خارج البلاد بعد أن نجح فى شراء عقارات فى الولايات المتحدة، لكنه عاد بعد ذلك فى رحلة أخيرة لمصر فى محاولة لتسوية أوضاعه مع البنوك. غير أن المفاوضات الخاصة بالتسوية تعثرت ليستمر فى السجن، حتى تأتى لحظة النهاية فيموت البليدى فى ١٨ مارس ٢٠٠٧، فى إحدى مرات خروجه من السجن لإنهاء التسويات مع بنك القاهرة. وكان محددًا له قبل وفاته اجتماع مع نائب رئيس مجلس إدارة البنك لتوقيع مذكرة التفاهم لسداد المديونيات المستحقة للبنك، والتى تبلغ نحو ٣٠٠ مليون جنيه[٢٨٣].

إلا أن الأقدار شاءت غير ذلك.

٢٨٢ عبدالفتاح علي، ثروات وزوجات وأزمات مصطفى البليدي، جريدة «الفجر»، القاهرة، ٨ يناير ٢٠٠٨.

٢٨٣ جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٩ مارس ٢٠٠٧.